مؤشر مدركات الفساد 2025

تقديم المؤشر

هو المؤشر العالمي المرجعي في مجال تقييم الفساد في القطاع العام.

يُنشر سنوياً منذ عام 1995 من قبل منظمة الشفافية الدولية، ويُصنّف المؤشر 182 دولة وإقليماً حسب مستوى الفساد المُدرك في قطاعها العام، على مقياس من 0 (فاسد جداً) إلى 100 (نزيه جداً). تعكس الدرجات وجهات نظر الخبراء وقادة الأعمال، وليس عامة الناس. يشكل هذا المؤشر أداة استراتيجية من أجل:

- قياس مدركات الفساد وتتبع تطوره
- توجيه القرارات الاستراتيجية للهيئة الوطنية للنزاهة
- مقارنة موقع المغرب على المستويين الإقليمي والدولي
- تقييم فعالية السياسات العمومية لمكافحة الفساد

نتائج 2025

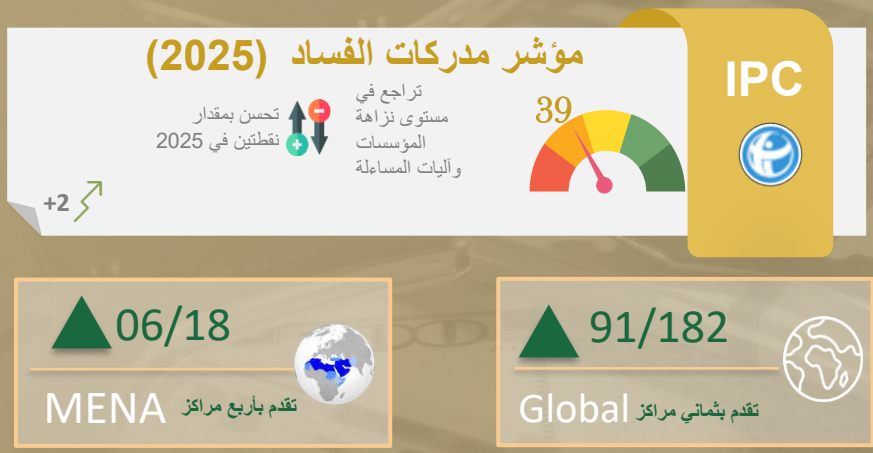

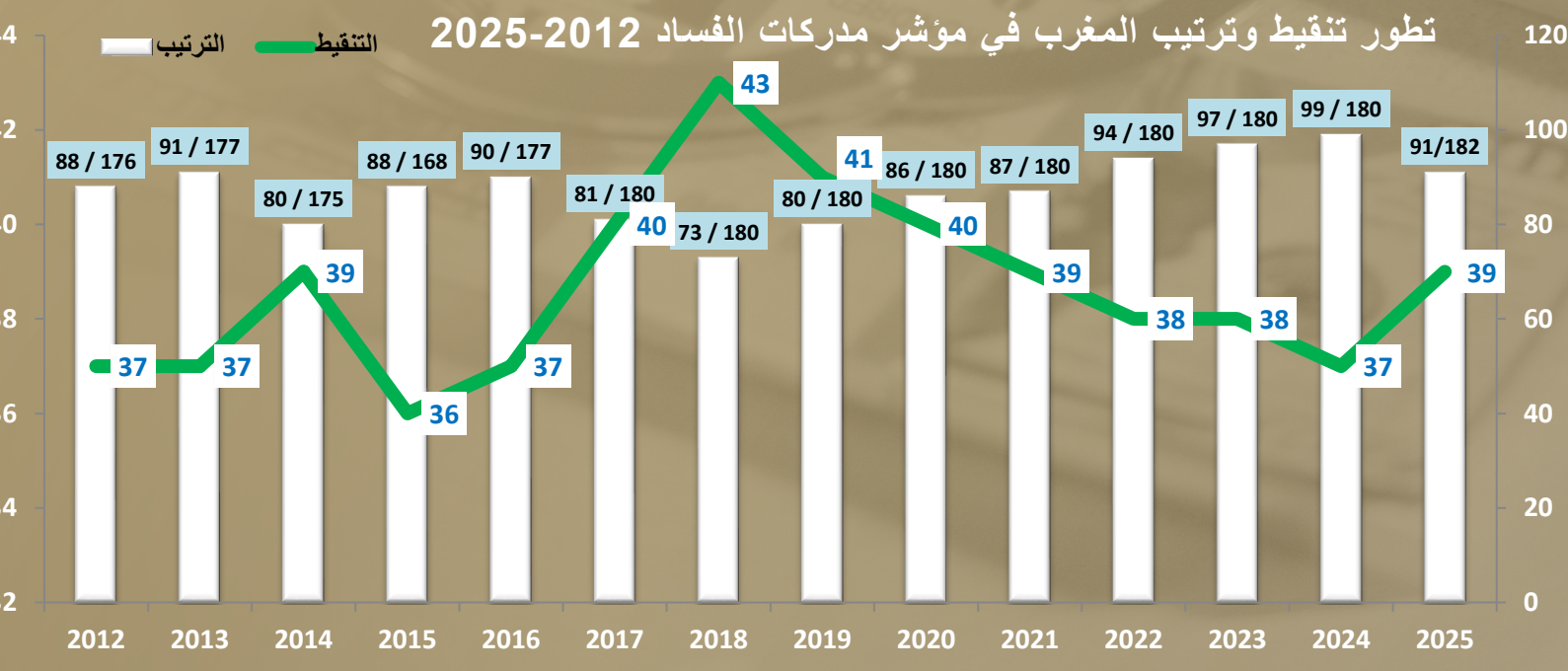

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption

مؤشر مدركات الفساد2025

الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها
INPPLC

نتائج 2025

يُحسب مؤشر مدركات الفساد من 13 مصدراً خارجياً مختلفاً للبيانات. بالنسبة للمغرب في عام 2025، تم استخدام 8 مصادر من أصل 13 المتاحة لحساب الدرجة.

لوحة تحليل مصادر مؤشر إدراك الفساد

تطور وضعية المغرب حسب المصادر السبعة المكوِّنة للمؤشر(2022-2025)

مؤشر التحول
Bertelsmann Transformation Index (BTI)

0

2025	2024	2023	2022
30	30	29	29

سجل مؤشر التحول لبرتلسمان استقرار تنقيط المغرب عند **30 نقطة** خلال سنتي 2024 و2025، ما يعكس تحسناً محدوداً دون تأكيد تحول مؤسسي راسخ.
في ما يتعلق **بملاحقة التجاوزات التي يرتكبها موظفو الدولة**، يُصنَّف المغرب ضمن الدول التي لا تُفعِّل المتابعة بشكل كافٍ، رغم تسجيل بعض الحالات ذات الأثر السلبي على الصورة العامة.
أما **سياسة مكافحة الفساد**، فيتموقع المغرب بين ضعف قدرة الحكومة على احتواء الفساد ووجود آليات نزاهة محدودة تظل في الغالب غير فعّالة. ويشير هذا الوضع إلى استمرار فجوة بين الإطار القانوني والممارسة الفعلية، مع حاجة ملحّة لتعزيز الفعالية في الدورات التقييمية المقبلة.

الدليل الدولي لمخاطر الدول
Political Risk Services (PRS)

+8

2025	2024	2023	2022
50	42	48	50

سجّل تنقيط المغرب ارتفاعاً قوياً بـ +8 نقاط سنة 2025، منتقلاً من 42 نقطة في 2024 إلى 50 نقطة، ما أعاد المؤشر إلى مستواه المسجّل سنة 2022. وقد انعكس هذا التحسن إيجاباً على تنقيط المغرب في مؤشر إدراك الفساد.ويقيم مؤشر PRSمخاطر الفساد السياسي والمؤسسي، ويُفهم هذا الارتداد أساساً كتحسن نسبي في التقييم العام للمخاطر

المنتدى الاقتصادي العالمي
World Economic Forum (WEF)

0

2025	2024	2023	2022
45	45	45	43

ظل تنقيط المغرب مستقراً عند 45 نقطة للسنة الثالثة على التوالي (2023–2025). ويقيّم هذا المصدر مدى انتشار الرشوة وتحويل الأموال العامة. ويعكس هذا الاستقرار استمرار المخاوف المرتبطة باستغلال النفوذ وضعف آليات المساءلة، دون تسجيل تحسّن ملموس في هذا المجال.

مؤشر سيادة القانون
World Justice Project (WJP)

+1

2025	2024	2023	2022
37	36	36	36

تحسن طفيف: +1 نقطة: ارتفع إلى 37 نقطة (2025) بعد ركود عند 36 طوال 2022-2024. يقيّم WJP سيادة القانون وغياب الفساد. التحسن الطفيف يشير إلى استمرار ضعف الثقة في شفافية التعاقدات العمومية والحكامة الاقتصادية

تصنيف المخاطر للدول
Economist Intelligence Unit (EIU)

-1

2025	2024	2023	2022
34	35	37	37

سجّل تنقيط المغرب انخفاضاً بنقطة واحدة سنة 2025، منتقلاً من 35 إلى 34 نقطة، ما أثّر سلباً على مساهمة هذا المصدر في حساب تنقيط المغرب ضمن مؤشر إدراك الفساد. ويأتي هذا التراجع ضمن منحى تنازلي مستمر منذ 2022، حيث فقد المؤشر 3 نقاط مقارنة بسنة 2022 (37 نقطة). ويقيّم هذا المصدر مدى توظيف السلطة لتحقيق مكاسب خاصة، ويعكس هذا الانخفاض المتواصل تدهوراً في تقييم النزاهة السياسية والديمقراطية.

تصنيف المخاطر -منظمة غلوبال إنسايت
Global Insight (GI)

0

2025	2024	2023	2022
32	32	35	35

ظل تنقيط المغرب مستقراً عند 32 نقطة سنة 2025، محافظاً على المستوى نفسه المسجّل في 2024 بعد تراجع من 35 نقطة. ويقيّم هذا المؤشر مخاطر الفساد في بيئة الأعمال والاستثمار. ويعكس الاستقرار عند هذا المستوى المنخفض اعترافاً نسبياً بوجود إطار مؤسسي، لكنه يبرز في الوقت نفسه الحاجة إلى متابعة وتعزيز الفعالية خلال الدورات التقييمية المقبلة.

مشروع أنماط الديمقراطية
Varieties of Democracy (V-DEM)

-1

2025	2024	2023	2022
31	32	36	37

استمر المغرب في التراجع **في تنقيط هذا المصدر سنة 2025**، حيث انخفض من **37 نقطة في 2022 إلى 31 نقطة**، أي بخسارة **6 نقطة**، وهو أكبر تراجع مسجّل بين جميع المصادر المعتمدة في مؤشر إدراك الفساد. ويقيّم مؤشر V-DEMمستويات الفساد السياسي والتنفيذي والقضائي.
ويأتي هذا التراجع في سياق انخفاض مؤشر الفساد السياسي بمقدار **0.017 نقطة**، ما أثّر سلباً على مساهمة هذا المصدر في التنقيط العام للمغرب. ويعكس هذا التطور **تدهوراً في تقييم نزاهة المؤسسات وآليات المساءلة**، رغم تسجيل بعض الإشارات المحدودة المرتبطة بسير العدالة، والتي تظل غير كافية وتحتاج إلى ترسيخ مؤسسي مستدام.

الحكامة - البنك الإفريقي للتنمية
African Development Bank – CPIA

0

2025	2024	2023	2022
48	48	-	-

ظل التنقيط ثابتاً عند 48 منذ عام ظهور أول تقييم، حيث سجل المغرب 48 نقطة، وهي أعلى درجة بين جميع مصادر IPCالعام 2025. يقيم مؤشر CPIAجودة السياسات العمومية وإدارة القطاع العام. يعكس هذا التقييم الإيجابي الاعتراف بجودة الإطار المؤسسي، مع التأكيد على ضرورة المتابعة والتقييم المستمر في الدورات القادمة.